

بيان صحفي
٣١ يناير ٢٠١٣

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٣١ يناير ٢٠١٣ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ٩,٢٥% و ١٠,٢٥% على التوالي، والإبقاء على سعر عمليات إعادة الشراء (Repo) عند مستوى ٩,٧٥% وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ٩,٥%.

شهد الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين ارتفاعاً شهرياً بلغ ٠,١٥% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٢ مقارنة بانخفاض قدره ١,٣١% خلال نوفمبر. وقد ارتفع المعدل السنوي للتضخم العام ليصل إلى ٤,٦٦% في ديسمبر مقارنة بـ ٤,٢٥% في شهر نوفمبر. وترجع التطورات الشهرية الأخيرة في التضخم العام إلى انخفاض أسعار الخضروات والتي حيدت جزئياً تغييرات أسعار الكهرباء المحددة إدارياً. وفي ذات الوقت سجل التضخم الأساسي معدلاً شهرياً قدره ٠,٤٤% في ديسمبر ٢٠١٢ مقابل معدل سالب قدره ٠,٢٥% في نوفمبر ٢٠١٢ على خلفية ارتفاعات متفرقة في أسعار المواد الغذائية بالإضافة إلى ارتفاعات طفيفة في أسعار المواد غير الغذائية. وقد ارتفع المعدل السنوي للتضخم الأساسي إلى ٤,٤٤% في ديسمبر مقابل ٤,٢٠% في نوفمبر. ورغم انخفاض احتمال عودة الأسعار العالمية للمواد الغذائية للارتفاع على خلفية التطورات العالمية الحالية، إلا أن احتمالية عودة الاختناقات في قنوات توزيع السلع بالأسواق المحلية، بالإضافة إلى عدم مرونة آليات العرض فضلاً عن التحركات الأخيرة في سعر الصرف قد تؤدي إلى زيادة المخاطر المحيطة بالتضخم.

وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٢,٦% خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣/٢٠١٢ مقابل ٢,٢% خلال عام ٢٠١٢/٢٠١١. ويأتي هذا الارتفاع مدعوماً ببيوادر التعافي في قطاع التشييد والبناء التي لم تكن كافية لتحديد أثر الانخفاض في قطاعي الصناعة والسياحة. وفي ذات الوقت وأخذاً في الاعتبار حالة عدم التيقن التي واجهت المستثمرين منذ بداية ٢٠١١، فقد ظلت مستويات الاستثمار منخفضة.

وبنظرة مستقبلية فمن الممكن أن تستمر المتغيرات السياسية الحالية في مصر والمنطقة العربية في التأثير على قرارات الاستهلاك والاستثمار وما لذلك من انعكاس سلبي على القطاعات الأساسية في الاقتصاد، فضلاً عن ذلك فإن المخاطر النزولية المحيطة بتعافي الاقتصاد العالمي لازالت مستمرة على خلفية التحديات التي تواجهه بعض دول منطقة اليورو. وقد تؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى زيادة مخاطر انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مستقبلاً.

والجدير بالذكر أنه على الرغم من أن التباطؤ في النمو الاقتصادي المحلي قد يحد من المخاطر المحيطة بتوقعات التضخم، إلا أن الفترة المقبلة قد تشهد ضغوطاً تضخمية على خلفية ماسبق.

وفي ضوء توازنات المخاطر المحيطة بتوقعات التضخم ونمو الناتج المحلي الاجمالي بالإضافة الى حالة عدم التيقن في الفترة الحالية، ترى لجنة السياسة النقدية أن معدلات العائد لدى البنك المركزي المصري تعد مناسبة.

وستتابع لجنة السياسة النقدية عن كثب كافة التطورات الاقتصادية ولن تتردد في تعديل معدلات العائد لدى البنك المركزي المصري والعمل على استقرار الأسعار في الأجل المتوسط.

دكتورة/ رانيا المشاط

وكيل المحافظ - قطاع السياسة النقدية

ت: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg